

تقرير

آخر إنجازات الدولة: العبوا بالميزانية

راجانا حمية

أسوأ ما يمكن أن يحدث في غمرة «اللكبات» المتتالية التي نمرّ بها، أن تستحيل الدولة مثل جمعية «NGOs». تعالج مشاكلنا المزمنة بطريقة أقل ما يمكن وصفها بالسوريالية. فهذه الدولة التي تسير منذ 11 عاماً بقوة الدفع الإلهي، بلا موازنات. قررت، اليوم، أن ترفق عنا. أن تقول لنا: العبوا... بماذا؟ بالتعلم على إعداد الموازنة. كما لو أن المشكلة تكمن في ضعف ثقافة إعداد الموازنة بين الناس، لا في سطو القلة على الدولة وتجويرها لخدمتها.

آخر إبداعات هذه الدولة، ممثلة بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المالية، استبدال عجزها عن إقرار موازنة بلعبة تعلمنا من خلالها كيف نعدّ موازنة بـ«حجر الزهر» ونصبح وزراء للمالية. قررت الدولة أن تسلينا بخطوات إعداد الموازنة الخمس، بدلاً من أن تنتطح هي لإعداد الموازنة أو في أحسن الأحوال أن تهدي لعبتها إلى الوزراء والنواب، على أمل أن يتعلموا كيفية العمل على إعداد موازنة وإقرارها.

هكذا، ابتكر معهد وزارة المال لعبة تريح ثقافة مالية، على حدّ تعبيره، وسماها «فلوس The Game of»، وأطلقها في معرض بيروت العربي والدولي للكتاب، حيث «استقطبت اللعبة الصغار والكبار إلى الجناح». ويبدو أن المعهد عمل على جذب هؤلاء عبر شعار وضعه على علبة «الفلوس» وفيه: «لما يكبر، رح صبر وزير مالية!» ولكن بالعودة إلى تفاصيل اللعبة، يشير المعهد إلى أنها تتضمن خمس مراحل، هي مراحل إعداد الموازنة وإقرارها بموجب الدستور والقوانين، وعلى المتحمسين لأن يصبحوا وزراء للمالية أن يجتازوا هذه المراحل حتى يصلوا إلى المرحلة الأخيرة: «يرافو».

تتسم المراحل الخمس الأولى للعبة بأنها تنقسم وفق المهل الحقيقية لإعداد الموازنة، أي إن المرحلة الأولى هي «من 1 نيسان إلى 31 أيار»، وفيها تُعدّ كل وزارة موازنتها وترسلها إلى وزارة المالية. أما الثانية «فتبدأ من الأول من حزيران حتى 31 آب، وفيها

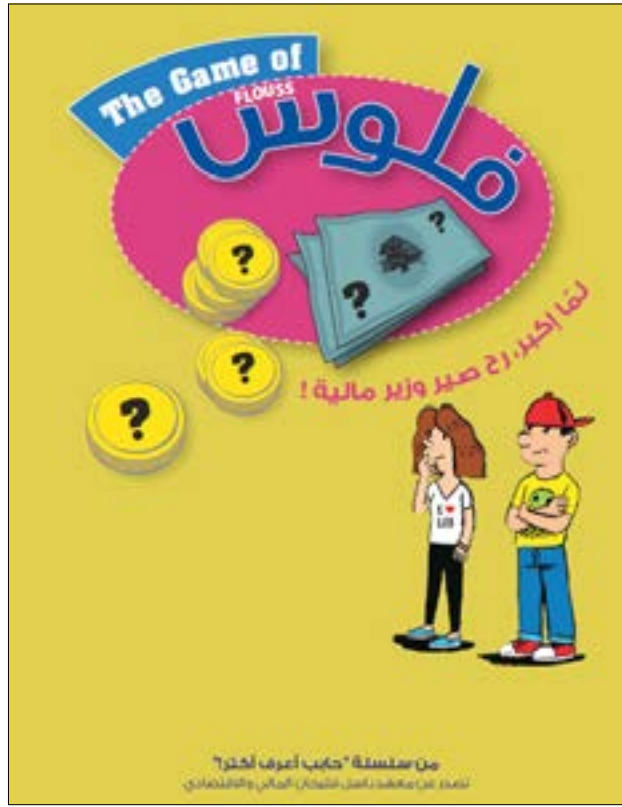
توحد وزارة المالية كل الموازنات وتعدّ مشروع الموازنة الذي تقدّمه في ما بعد إلى مجلس الوزراء، والثالثة من الأول من أيلول إلى 30 منه، وفيها يدرس مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة ويقرّه ويرسله إلى مجلس النواب». هكذا دواليك حتى المرحلة الأخيرة،

**فشك أزور
وشطح والحسن
والصفدي وخليك
في اللعبة، ولكنهم
فازوا بالمنصب**

حيث يُعلن اسم الفائز الذي يصل إلى خانة إقرار الموازنة في مجلس النواب، وهي الأخيرة من الخانات الـ33 التي تتألف منها «الرقعة». وهذه الخانات بدورها تنقسم ما بين خانات «الفرص» و«العراقيل» و«الأسئلة»، التي

ستؤول في نهاية المطاف إلى نتيجتين: إحداهما ستقول لنا: برافو، لأننا «أعدنا الموازنة وفقاً للأولويات المحددة في البيان الوزاري ونجحنا في خفض الدين العام هذه السنة». وهنا قمة السوريالية. والثانية ستأسف لأن وزارتنا أساءت تقدير موازنتها، ما أدى إلى تخطي السقف المحدد للسلفقات. وهي أفضل ترجمة لواقعنا اليوم. أما الخانة التي يمكن أن تبعث على الضحك، فهي خانة الأسئلة التي سنوصلنا في نهاية المطاف إلى معرفة حقيقة وضعنا المالي.

كان على مصممي هذه اللعبة أن يصارحوا المتبارين بأن الوصول إلى منصب وزير المالية ليس مشروطاً بعبور كل هذه المراحل. فمنذ عام 2005 فشل جهاد أزور ومحمد شطح وريا الحسن ومحمد الصفدي وعلي حسن خليل في اللعبة، ولكنهم فازوا بالمنصب. في هذا الوقت استمرت مديونية الدولة بالتحليق إلى مستويات قياسية جديدة لتبلغ حالياً أكثر من 120 مليار دولار، وأنفقت آلاف مليارات الليرات من دون أي سند قانوني.



شركة «الاتحاد الوطني للتأمين» إلى مجموعة «ناسكو القابضة» في إطار خطة تهدف إلى دمج عمليات التأمين للشركة المذكورة مع شركة «بنكرز». وتشير اللجنة إلى أنها ترى في هذه العملية «خطوة على جانب عال من الإيجابية في إطار مساعيها الهادفة إلى تشجيع عمليات الدمج ما بين هيئات الضمان بهدف تمتين ملائمتها المالية ورفع إمكانات الاستثمار في الموارد البشرية وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات، ما يؤدي إلى تحسين الخدمات التأمينية لحملة الوثائق».

وموريس قره أوغلان، شركة بانكرز العاملة في السوق المحلية. رأس مال شركة بانكرز يبلغ 15 مليار ليرة، ومالكها الأساسي بنسبة 52,16% هي شركة «سيدي إنشورنس أند ري إنشورنس ليمتد» ويملك ناسكو قره أوغلان فرنسا حصة 12,5%، وأوجين سابا نادر 34,93% من أسهمها. حصتها من بوالص التأمين على الحياة تبلغ 13 مليار ليرة، ومن باقي منتجات التأمين تبلغ 149 مليار ليرة. وبحسب بيان صادر عن لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان، فقد جرت الموافقة على انتقال ملكية أسهم

«سهام» و«ناسكو» يتعلق بتوزيع الحصص السوقية العائدة لشركة الاتحاد في الأسواق الخارجية، إلا أن هذه المعلومات تبقى في دائرة الأحاديث غير المؤثوقة. وكانت شركة «سهام فاينانس» المغربية قد استحوذت على شركة «ليا» التي كانت مملوكة من بنك عوده. هذه الصفقة كانت قيمتها 75 مليون دولار، إذ كانت حصة ليا السوقية كبيرة وتسنقظ زبائن بنك عوده حصراً. أما شركة «ناسكو»، فهي مجموعة تأمين ضخمة تملك من خلال مساهميتها الرئيسيين، سابا نادر

لمياه الشفة في المدينة، خارج حوض رأس العين، خصوصاً أن التمويل موجود، بانتظار التزيم عبر مجلس الإنماء والإعمار، المفترض إنهاؤه خلال الأشهر المقبلة».

دعوى على مصلحة مياه بعلبك

لا تتوقف المشكلة هنا، فقد رفع عدد من أهالي بعلبك دعوى على مصلحة مياه حفر البشار، ولأن سحب المياه منها أدى إلى جفاف النبع. كذلك يتهمون البلدية بالتفريط بمواردهم الطبيعية. يرتكز المحامي أحمد وهبي (وكيلهم بالدعوى) على التوضيحات التي وضعتها شركة RIMEXI التي كلّفها البلدية السابقة دراسة الواقع المائي، وأكّدت ترابط أحواض أبار اللقيس وعثمان وقيس وبئر مصلحة المياه التي تخرج من نبع البياضة، متسائلاً عن الأسباب التي تدفع البلدية الحالية إلى عدم الأخذ بها.

ويشير وهبي، مرتكزاً على الدراسة، إلى أن الحل يكون بإيجاد مصادر مائيّة جوفيّة جديدة، عبر أبار عموديّة أو أفقيّة بجاذبيّة لا تؤثر بمياه نبع البياضة، من خلال دراسات هيدرولوجيّة مفضلة من قبل متخصصين، على أن يكون العمل خلال فترة تغذية المياه الجوفيّة (أي فصل الشتاء)، على أن تتوقف أعمال الضخ من الأبار كلياً خلال فصل الصيف، وإذا تعذر ذلك، ينصح عندها بالتقنين الكثيف. مع وجوب المحافظة على حقوق المزارعين برّي أراضيهم من نبع البياضة، والطلب من جميع أصحاب الأبار الارتوازيّة المحيطة بالنبع القريبة منه أخذ حاجة مؤسساتهم في شكل مدروس ومقنّن، ووضع عدادات على آبارهم، والتنسيق بين مؤسسة مياه بعلبك وبلدية بعلبك لإيجاد البدائل أي تأمين مصادر مائيّة جديدة قبل فصل الصيف».

عملانياً، يبقى الأهالي وحيدون في مواجهة الجفاف، بانتظار انقراج المساعي التي تقوم بها البلدية ومصلحة المياه، والخطوات التكنولوجيّة السريعة لاستباق الأزمة المؤكّدة.

المبلغ المطلوب ثمناً للشركة كان بحدود 12 مليون دولار

تأتي شركة «ناسكو» وتعدّد صفقة مع «سهام» من أجل الاستحواذ على «الاتحاد». يقال إن التعاون القائم بين

ردود

حول قضية التحرش في الكنيسة الأرثوذكسية

منعاً للالتباس، يودّ الموقعون على البيان الذي نشرته صحيفتكم الكريمة في عددها الصادر يوم الثلاثاء الواقع فيه 13 كانون الأول 2016، التأكيد أنّهم مسؤولون فقط عن محتوى البيان الذي صاغوه والموجود على صفحتكم الإلكترونية.

... وتوضيح من تويني

ورد في جريدتكم العدد 3056 تاريخ 13 كانون الأول 2016 تقرير تحت عنوان "قضية التحرش الجنسي في الكنيسة الأرثوذكسية: جريمة بلا عقاب". بناءً عليه، نورد لكم ملاحظتنا كما يراها "تجمع عائلات بيروت":

- 1- عنوان التقرير يصدر الحكم النهائي (...) المتهم أضحي مداناً بمجرد اتهامه.
- 2- يذكر التقرير أن يوم غدٍ الأربعاء هو يوم جلسة تحقيق جديدة في المحكمة الأرثوذكسية! لماذا إذا الاستباق؟ لماذا لم تنتظر الصحيفة يوم الغد لكي تدبج تقريرها؟ أهو ضغط على المحكمة أم توجيه للحكم الذي سوف يصدر أم ماذا؟
- 3- يعتبر التقرير أن التعقيم على ممارسات كهذه يجري من أجل منع التصويب على الطائفة! كيف يمكن أن يرد ذلك وفي التقرير نفسه الذي يرد فيه أن هناك سلسلة من التدابير الاحترازية قام بها راعي الأبرشية تحسباً لصدور الحكم؟ لو كانت غاية الكنيسة التعقيم على الأمر لما عمدت إلى اتخاذ تدابير احترازية، ولا إلى تعيين محكمة، ولا أي شيء من هذا القبيل!
- 4- إن سيرة رجل الدين المعني بالحاكمة هي سيرة حسنة ولا توجي بأن من الممكن أن يقترب أعمالاً كهذه، ورغم ذلك لم تعتمد الكنيسة على تجاهل الشكوى الوحيدة التي رفعت بحقه، بل قامت بما تليق عليها قيمها. أما الشكاوى الأخرى السابقة المسوقة ضده فلم تتعدّ الشائعات.

5- لماذا تريد الصحيفة أن تأخذ تصريحاً من سيادة المتروبوليت إلياس عودة عن موضوع ما زال قيد الدرس؟ هل تعتقد أنه يمكن زجه في معمعة الشائعات والأحكام المسبقة التي زجت نفسها فيها؟ إذا كانت تعلم أن سيادة المتروبوليت إلياس عودة هو رئيس محكمة، فلماذا لا تنتظر أن تنهي المحكمة عملها قبل التواصل معها أو مع رئيسها؟

رئيس تجمع عائلات بيروت نقولا جان تويني

رئيس بلدية رأس بعلبك يرد على البشراوي

ردّ رئيس بلدية رأس بعلبك دريد رخّال، على ردّ حسان بشراوي (المنشور في "الأخبار" - العدد رقم 3055 يوم السبت 10 كانون الأول 2016) تعليقياً على تقرير "مشاعات رأس بعلبك: الرزق السايب يعلم التعدي!". وما جاء في رد رخّال: "إن البشراوي استحصل في أوائل العام 2013 من وزير الزراعة السابق على أربعة قرارات عقارات في منطقة رأس بعلبك - السهل، من ضمنها العقاران 6710 و 6755 وهما ملك البلدية، وباقي العقارات متروكة مرفقة وتعدّ ملكاً للبلدية استناداً إلى المادة 7 من القانون 71/47. ثم عاد الوزير وألغى كلّ قراراته، إلا أن صاحبي العلاقة (علاء مهنا وجوزف البشراوي) أنشأ مباني ومخازن ومستوعبات في الأرض وزرع الأشجار المثمرة بدلاً من الأشجار الحرجيّة، وباتت العقارات المذكورة بعهدتهما، وأصبحا معتدين ومغتصبين. وبعد انتخاب البلدية الجديدة أصدر وزير الزراعة الحالي قراراتين أعاد الحماية بموجبهما على 8 عقارات من ضمنها عقارا البلدية المذكوران سابقاً، فرفعت البلدية كتاباً إلى وزير الداخلية والبلديات طالبت بموجبه باستعادة عقاريها. لذلك، نشير إلى أن فرض الحماية على العقارات الغاية منه تقديم منفعة مادية لشخصية كونها خصّصت شخصين دون سواهما بمساحات شاسعة (...). وأن الأرقام المالية التي نكرها البشراوي في رده وهميّة، علماً أن الأعمال في المحمية تثبت من قبل وزارة الزراعة ووزارة الأشغال العامة (...). وإن البلدية جازمة في تسوية كافة العقارات المخالفة تحت سقف القانون (...). وهي تخضع للقوانين النافذة، وتتقيّد بكافة التعليمات الصادرة عن وزير الداخلية والبلديات.